أيها المسلمون: ها هم حكامكم قد بانوا على حقيقتهم، وتبيّن لكم أنهم حريصون على مصالح أعدائكم وليس على مصالحكم، بل هم مستعدون لتقديمكم قرابين لأعدائكم حفاظاً على كراسيّهم المعوجّة قوائمها، وغزة خير دليل، وها هي ذي إيران مثلت أمام أعينكم، وقد سبقتها الصومال والعراق واليمن وليبيا وسوريا، فماذا أنتم فاعلون، وحتّام تظلون ساكتين عليهم؟!

لقد آن الأوان أن تخلعوا هؤلاء الحكام العملاء، وتعملوا مع حزب التحرير، صاحب مشروع نهضتكم الحقيقي، لتستعيدوا كرامتكم وعزتكم، وتعودوا سادة الدنيا، وحملة مشاعل الهداية إلى الناس كافة.

اقرأ في هذا العدد:

- الأزمة الصحية في السودان تحتاج لنظام يرعى شؤون الناس ويرفق بهم ...٢
- كيف فرّطت قيادة باكستان بكرامتها أمام الهند وترامب؟! ...٢
- مكر دولي مكثف مستمر للحيلولة دون تحقيق ثورة الشام أهدافها وثوابتها ...٣
- حُجج متعددة... ونتائج مفقودة! ...٤
- قانون الإيجار القديم في مصر بين غياب الرعاية وتكريس النفعية والطبقية ...٤

/alraiaht @ht_alrayah /c/AlraiahNet /alraiah.ht /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ١٤ من محرم ١٤٤٧هـ الموافق ٩ تمّوز/يوليو ٢٠٢٥م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٥٥٥ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

في ذكرى الهجرة النبوية ماذا يعني غياب دولة الخلافة؟!

بقلم: الأستاذ رمزي راجح
-ولاية اليمن-

إن الإسلام دون شك هو المبدأ الوحيد الصحيح القادر على معالجة مشاكل الحياة الإنسانية في شتى مجالاتها، لأن عقيدته هي وحدها الفكرة الكلية الشافية التي بينت حقيقة هذا الوجود وما قبله وما بعده، وحلت أسئلة العقدة الكبرى بإجابة تقنع العقل وتوافق الفطرة وتملأ القلب طمأنينة.

والعقيدة لا تكون مبدئية إلا إذا بينت وجهة نظرها في حقيقة هذا الوجود، وانبثق عنها نظام يبين للناس وظيفتهم فيه. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المبدأ، أي مبدأ، لا يمكن أن يؤدي دوره في واقع الحياة العملية إلا بوجود كيان تنفيذي يطبق أنظمته تطبيقاً عملياً في واقع الحياة وإلا كان هذا المبدأ مجرد فلسفة نظرية خيالية لا أثر لها في واقع الحياة العملية، لأن فكرة المبدأ لا بد لها من طريقة لتجسيدها وتنفيذها في واقع الحياة، حتى يكون وجودها وجوداً عملياً لا مجرد فكرة نظرية فلسفية، ولذا كان وجود الدولة الإسلامية فرض لا بد منه لجعل العقيدة الإسلامية فكرة عملية تسود المجتمعات، وكان لا بد أن تكون الخلافة هي الشكل الذي يجب أن يتعهده المسلمون بالحفظ والوفاء على التوالي، كلما ذهب خليفة بايعوا خليفة آخر ينوب عنهم في إقامة الحكم بما أنزل الله، إبراءً للذمة في حمل أمانة الإسلام التي كلفهم بها الله الذي خلقهم واستخلفهم في الأرض. والأحاديث النبوية في هذا الجانب كثيرة؛ حيث أمر رسول الله ﷺ بأهمية الحفاظ على وجود الدولة الإسلامية، فقال ﷺ: «فُوا بِبَيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ»، وفي حديث آخر قال ﷺ: «إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا»، فالخلافة هي الطريقة الشرعية لتطبيق أنظمة الإسلام تطبيقا عمليا في واقع الحياة، وحمل رسالة الإسلام إلى العالم بالدعوة والجهاد، لكسر قوى الباطل التي تحول دون وصول الخير الذي بعث به رسول الله ﷺ رحمة للعالمين، ووجودها يعني وجود الإسلام، وغيابها يعني إبعاد الإسلام عن الحياة، وإحلال نظام آخر يسوس الناس بالباطل ويرعى شؤونهم بما تهوى الطواغيت.

ومن المؤسف أنْ فرّط المسلمون بدولة الخلافة، حيث تمكن الاستعمار الأجنبي من هدمها عام ١٣٤٢هـ الموافق ١٩٢٤م، والأشد أسفاً حين نجد أعداءنا قد فطنوا إلى معنى وجود الخلافة، بينما نجد أبناء جلدتنا في غفلة من هذا الأمر، فتجد أن أعداء الإسلام قد ركزوا في مخططاتهم على إبعاد المسلمين عن التفكير بإعادة الخلافة من جديد، واستخدموا كل ما يملكون من أساليب المكر والخداع، وجندوا لذلك العملاء والمضبوعين، بينما نجد المسلمين اليوم يتخبطون في أوهام الحلول للخروج من هذه الدوامة التي تعصف بهم بالمآسي والآلام دون أن يتنبهوا أن غياب الخلافة هو المعضلة الكبرى التي ينبغي عليهم معالجتها باتخاذها على رأس معالي الأمور بوصفها قضية مصيرية تحتم عليهم إقامتها، علاوة على أن النبي ﷺ قد أشار إلى أهمية العمل لإقامة هذا الحل المبدئي الذي سيقوم على أنقاض هذه الأنظمة الجبرية، حيث قال ﷺ: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ».

وفي ظل هذا الواقع الأليم الذي باتت أنظمة الكفر الجبرية تهيمن فيه على المجتمعات، فقد كان لا بد من وجود جماعة مبدئية سياسية مخلصة تحمل مشروع الإسلام نقيا صافيا وتعمل لإقامة الخلافة الراشدة الموعودة، مستلهمين بذلك طريقة رسول

..... التتمة على الصفحة ٣

حرب الإبادة في غزة مستمرة والمساعدات مصائد موت

بقلم: الأستاذ خالد سعيد

لم يُخفِ قادة يهود نواياهم تجاه قطاع غزة منذ الأيام الأولى للحرب، سواء عبر تصريحاتهم أو من خلال آلة حربهم الإجرامية، فلا يزال إفراغ غزة من سكانها، وتهجير أهلها منها هدف يسعى كيان يهود لتحقيقه بقوة، ويستند في مساعيه الشيطانية هذه إلى دعم سياسي ومادي غربي وبالتحديد من أمريكا، كما أنه يعتمد على تواطؤ من حكام المسلمين كافة، وخاصة حكام ما يسمى بدول الطوق، وكل ما يخرج عنهم من تصريحات تزعم رفضهم التهجير محض كذب، وهي تصريحات للاستهلاك الإعلامي وتضليل الرأي العام، فيما واقع تحركاتهم السياسية، وتعاطيهم مع الكارثة الجارية في غزة تؤكد شراكتهم مع الاحتلال لتحقيق هدف التهجير، وكيان يهود حتى الآن لم يتخل عن هذا الهدف، أو يسقطه من حساباته، كما أن حرب الإبادة لم تنته بعد، فالاحتلال يسعى لاستغلال كل فرصة تتاح له للضغط باتجاه تحقيق التهجير، وقد وجد العديد من قادته السياسيين والعسكريين ضالتهم فيما يعرف بخطة ترامب للحل في غزة، والتي يحرصون على التأكيد في كل مناسبة بأن هدفهم تحقيق تلك الخطة الإجرامية.

على مدار ٢٠ شهراً أو يزيد من الحرب المسعورة، لم تخرج عناوين سياسة الكيان المجرم، وخططه تجاه أهل قطاع غزة عن الإبادة والقتل، والحصار والتجويع والتجهيل، وتدمير أي شكل من أشكال الحياة، لسان حاله ومقاله "يا أهل غزة لا مقام لكم فيها، فإما الموت أو التهجير".

وتأكيداً على طبيعته الإجرامية، ورغبته الجامحة في القتل، فإن الاحتلال تعامل مع ملف المساعدات، والتي يفترض أنها إنسانية بمنطق العسكرة، وعمل على استخدامها كجزء من سياسة القتل والتجويع، وأداة من أدوات حرب الإبادة، ولم يكن قبوله بإدخال تلك المساعدات إلى القطاع إلا نتيجة الضغوط التي تعرض لها، جراء تصاعد الرأي العام العالمي ضد ممارساته الإجرامية بحق العزل من النساء والأطفال والشيوخ. والحقيقة أن استجابته لمطالب إدخال المساعدات لم تكن إلا ذراً للرماد في عيون أصحاب تلك المطالب من الدول والمؤسسات والمنظمات، وامتصاصاً لغضب الرأي العام، وتضليلاً للعالم، بينما عمل على إدارة ملف المساعدات ضمن أجندة حربه، وكأداة من أدواتها.

..... التتمة على الصفحة ٣

حزب التحرير/ تنزانيا يطلق حملة خاصة للدفاع عن العقيدة الإسلامية ومناصرتها

أطلق حزب التحرير/ تنزانيا، الجمعة ٢ محرم الحرام ١٤٤٧هـ، ٢٠٢٥/٦/٢٧م، حملة خاصة على مستوى البلاد.

تهدف الحملة، التي ستستمر شهرين؛ من شهر محرم إلى شهر صفر ١٤٤٧هـ، إلى حماية العقيدة الإسلامية والدفاع عنها. وتأتي هذه الحملة في أعقاب تدفق وظهور وانتشار حركات منحرفة تنشر أفكاراً فاسدة مختلفة، هدفها النهائي المخفي، محاربة الإسلام وتشكيك المسلمين في دينهم.

تهدف هذه الحملة إلى:

- مواجهة فكرة التعددية الدينية
- مواجهة فكرة الوثنية
- مواجهة أفكار الديانات التقليدية والديانات الأفريقية
- بلورة الفهم الصحيح للعقيدة الإسلامية في مجملها

تحمل الحملة شعار: "ارفضوا الاختلاف بين الأديان، والنصرانية، والوثنية، وعبادة الأصنام، وتمسكوا بالإسلام"، وستستخدم الحملة أساليب متنوعة للترويج لنفسها وإيصال رسالتها للجمهور، منها:

- الحوار العلني في المنابر الإسلامية
- الحوار العلني مع النصارى وغيرهم من الجهات التي تتبنى عقائد معادية للإسلام
- كتابة وتوزيع مقالات علنية وعلى مواقع التواصل الإلكتروني
- كتابة وإرسال رسائل مفتوحة إلى المؤسسات والجاليات غير الإسلامية المختلفة، لكشف مواطن ضعف أفكارهم وشرح حقيقة الإسلام
- مشاركة مقاطع فيديو على مواقع التواصل الإلكتروني
- الاستفادة من منابر خطب الجمعة
- إصدار البيانات الصحفية
- تنظيم اعتصامات
- بث البرامج التلفزيونية والإذاعية عبر الإنترنت، وغيرها

عدوى المليشيات في السودان تتجه شمالاً!

منذ يوم الجمعة ٢٠٢٥/٦/٢٧م تناقلت وسائل الإعلام أن الرئيس الإريتري أسياس أفورقي، وافق على تدريب ٥٠ ألف مقاتل من أبناء ولايتي الشمالية، ونهر النيل، تدريبا عسكرياً متقدماً، بناءً على طلب تقدم به رئيس كيان الشمال، محمد سيد أحمد الجاكومي، رئيس مسار الشمال في اتفاق جوبا لسلام السودان.

وعليه قال الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان الأستاذ إبراهيم عثمان (أبو خليل) في بيان صحفي: لقد انتظرنا حتى يوم الأحد ٢٠٢٥/٦/٢٩م لنرى رد فعل الحكومة، وموقفها من هذا الخبر الكارثي، فجاءنا الرد صادماً، حيث أبان رئيس كيان الشمال لإحدى المصادر الصحفية؛ المحقق، أنه تم إخطار الجيش، والجهات الأمنية بأمر تدريب هذه القوات، وقال: "نعمل على الترتيب معهم، ولا يمكن أن نأخذ أية خطوة إلا بموافقتهم"!

وأضاف: يأتي هذا الإعلان في الوقت الذي تلوح فيه نذر تقسيم السودان، بسيطرة قوات الدعم السريع على ولايات دارفور، وتلويحهم بإعلان حكومة موازية، وسيطرة الجهوية، والعرقية على الخطاب السياسي، وتكريس المحاصصات في السلطة، في هذا الوقت يمضي البرهان في رفع شعار (مليشيا لكل إقليم)، حيث تصنع مع كل صباح جديد مليشيا جديدة! ثم الأخطر من هذا، تدريب المليشيات لعناصرها في الخارج؛ إريتريا، ويأتي إعلان الجاكومي في هذا السياق!

وقال الأستاذ أبو خليل: إننا في حزب التحرير/ ولاية السودان، بناءً على هذا الخبر الصادم نؤكد على الآتي:

أولا: كنا قد حذرنا مرارا وتكرارا من خطورة تناسل المليشيات المسلحة، وأنها معاول هدم للدولة، ومدخل للكافر المستعمر الساعي لتفتيت السودان، وتمزيقه عبر الجهويات، والنعرات العنصرية، وها هو المسرح العبثي يكتمل بأن يكون لشمال السودان هو الآخر مليشيا، أسوة ببقية أقاليم السودان الأخرى!

ثانياً: إن الإسلام قد حرم القتال تحت الرايات العصبية، والعمية، فقال عليه الصلاة والسلام: «وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ، يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ».

ثالثاً: إن الحديث عن أن هذه المليشيا أو تلك، ستكون تحت قيادة الجيش، هو ذر للرماد في العيون، فالبدايات تبدأ دائما هكذا، ثم يحدث ما لا يحمد عقباه، ولنا في قوات الدعم السريع أسوأ مثال لصناعة المليشيات.

رابعاً: إن الحكومة بصنيعها هذا، تسعى لتكريس خطة حدود الدم، إنفاذا لسايكس بيكو الأمريكية الجديدة لتمزيق ما تبقى من السودان.

وختاما أكد الأستاذ أبو خليل أن الواجب على الجيش أن يشرع فورا في توحيد جميع القوى المسلحة المنتشرة في البلاد، تحت رايته فقط، لجعلها قوة واحدة قوية، وقادرة على فرض سلطان الدولة، ثم إعطاء النصرة لحزب التحرير ليقيم الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، وتوحيد الأمة على أساس الإسلام العظيم، وتطبيق أحكام الإسلام، وقلع نفوذ الكافر المستعمر من بلادنا، ومن جميع بلاد المسلمين.

هذا وختم الأستاذ أبو خليل بيانه الصحفي مذكرا الجيش السوداني وقادته بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ ■

نظرات سياسية

الأزمة الصحية في السودان
تحتاج لنظام يرعى شؤون الناس ويرفق بهم

بقلم: الأستاذة غادة عبد الجبار (أم أواب) – ولاية السودان

أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن السودان يواجه أزمة صحية حادة، حيث يفتقر ٦٥٪ من السكان إلى الرعاية الصحية الكافية، في حين يشكل الأطفال ٥٥٪ من المحتاجين للمساعدة ويظلون الأكثر عرضة لتفشي الأمراض. وأكد المكتب أن ما بين ٧٠ إلى ٨٠٪ من المرافق الصحية في مناطق النزاع أصبحت خارج الخدمة. وحذر المكتب من أن ملايين السودانيين يعانون، مشدداً على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لتفادي كارثة إنسانية أكبر. (الشرق - السودان، ٢٠٢٥/٦/٢٣م).

قطعاً إن استمرار الحرب قد أوقع القطاع الصحي في أزمة كبيرة، مع نقص الأدوية والعاملين، والاستهداف للمؤسسات الصحية، وتضررها بالاشتباكات، فمنذ منتصف نيسان/أبريل ٢٠٢٣م، تتصاعد أعداد القتلى والمصابين والمرضى، دون وجود أدنى مقومات الرعاية الطبية، وتدهور الأوضاع، وتدمير مستشفيات، ومراكز طبية، والتي تعطل فيها تقديم الخدمات لأكثر من عامين، فالموت والأمراض والجوع، تلاحق أهل السودان، وتجتمع عليهم أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم، بينما الحكومة تستجدي المنظمات، ولا تفعل أكثر من نقل الأخبار، تستجدي بها الممولين، في الوقت الذي يواجه فيه عشرات الآلاف من الضحايا، وملايين النازحين الجوع والمرض، فيما تتجه الحرب كل يوم نحو الأسوأ.

وبالرغم من انسحاب قوات الدعم السريع من مناطق عدة، ما زال تقديم الرعاية الصحية يعاني الكثير من الصعوبات، فأكثر من ثلثي المستشفيات الرئيسية في المناطق المتضررة أصبحت خارج الخدمة تماما، والمستشفيات التي لا تزال تعمل، معرضة لخطر الإغلاق بسبب نقص الكوادر الطبية والإمدادات والمياه النظيفة والكهرباء، مع تفشي الأمراض الخطرة والشديدة العدوى. كما تعطل نظام مراقبة الأمراض، ما يشكل تحديا خطيرا للكشف عن تفشي الأمراض المعدية وتأكيدها. أما سوء التغذية والجوع فقد حذرت جهات دولية من انتشار المجاعة بشكل أكبر في عام ٢٠٢٥م، في مناطق عديدة في السودان ما يُهدد حياة ملايين الأشخاص، معظمهم من الأطفال ويُفاقم من أوضاعهم، ما يُعَدّ بالفعل إحدى أشدّ الأزمات الغذائية في العالم.

حيث تصف أميلي شباط، التي تشرف على البرامج الصحية للجنة الدولية للصليب الأحمر في السودان: "إن الوضع في العيادات الصحية لا يمكن وصفه بالكلمات. فالمصابون يفتقرون إلى الأدوية والغذاء والمياه، وكبار السن والنساء والأطفال محرومون من العلاجات الأساسية مثل غسيل الكلى أو أدوية مرض السكري، والوضع يتدهور".

وتفاقمت الأمراض المعدية والأمراض غير المعدية والإصابات الجسدية والصدمات، ما أدى إلى زيادة الأزمة الصحية. وقد أدى ارتفاع عدد النازحين داخليا، وانهيار الصرف الصحي البيئي، إلى تفاقم عبء الأمراض المعدية بشكل كبير. ويتجلى هذا الوضع المتدهور في تفشي الكوليرا والحصبة وحمى الضنك وحمى شيكونغونيا، وحتى ارتفاع حالات داء الكلب في المناطق التي مزقتها الحرب.

أما أصحاب الأمراض المزمنة، فهم الأكثر تضرراً، فعدم الوصول إلى الخدمات الطبية للفحص والمتابعة، والتحديات في الحصول على أدوية الأمراض المزمنة، وانقطاع العلاج، والصعوبات في تخزين الأدوية مثل الأنسولين بشكل مناسب بسبب انقطاع التيار الكهربائي لأيام بل لأسابيع، أدى إلى موجة نزوح ولجوء قسري بحثا عن التطبيب.

أما التمويل الصحي في السودان فإنه يعاني من نقص حاد، بحسب تصريحات رسمية، حيث تقل تعهدات المانحين عما هو مطلوب، حيث يتم تمويل ٥٪ فقط من نداء الأمم المتحدة للمساعدات للسودان، ما يترك فجوة مذهلة تبلغ ٢,٥٦ مليار دولار.

هذه هي حقيقة الأزمة الصحية في السودان، التي سببها الوحيد ليس الحرب، وإن هي فاقمتها، لكن السبب هو اتباع النظام الرأسمالي الذي لا يرعى الشؤون ولا يهمه من يمرض أو يموت، بل هو نظام جباية يتكسب من المرض والموت ومن الخراب والدمار. إنها أزمة تقف شاهدة على افتقار الناس لنظام رعاية حقيقي يرعى شؤون الناس، وينقذ حياتهم! فالصحة والتطبيب من الواجبات التي على الدولة توفيرها للجماعة، باعتبارها من حاجاتها الأساسية، فالعيادات والمستشفيات هي مرافق يرتفق بها في الاستشفاء والتداوي، فصار الطب من حيث هو من المصالح والمرافق العامة التي يجب على الدولة أن تقوم بها، لأنها مما يجب عليها رعايته عملاً بقول الرسول ﷺ: «والإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، وهذا نص عام على مسؤولية الدولة عن الصحة والتطبيب لدخولهما في الرعاية الواجبة على الدولة.

أما موضوع التمويل، فهو محسوم، وموارده تفيض عن الحاجة، فلتوفير الرعاية الصحية فإنّ الخلافة ستعيد هيكلة جني الإيرادات، وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية، حيث توفر المال اللازم للرعاية من واردات أملاك الدولة، وأموال الملكيات العامة، مثل الطاقة، ومن تصنيع الآلات، ومن المنشآت الحكومية مثل المنشآت الكبيرة، ومن الخراج. وبالمقابل ستوقف جني الضرائب، مثل ضريبة المبيعات والدخل، التي تخنق النشاط الاقتصادي، كما سترفض أخذ قروض ربوية من المستعمرين ومن غيرهم، لذلك، فإنّ الخلافة واجب عليها أن تسيطر على القطاع الصحي، وأن توفر الخدمات الصحية بالمجان، كما تسمح بوجود مرافق صحية خاصة لتوفير الرعاية الصحية من أجل الربح. وبالتالي فإنّ الخلافة ستوجد التوازن الصحي الذي يوفر الرعاية التامة لكل الرعايا.

وبذلك توفر الخلافة جميع الخدمات الصحية مجاناً للجميع، ولكنها لا تمنع استئجار الأطباء ولا بيع الأدوية.

هذا غيض من فيض نظام التطبيب في دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي تحتاجه البشرية جمعاء وليس المسلمين وحدهم ■

في رحاب ذكرى الهجرة النبوية الشريفة

أيها المسلمون: يا من تعيشون ذكرى الهجرة النبوية الشريفة، حق عليكم وأنتم تعرفون لماذا كان تأريخ الهجرة، أعظم حدث في تاريخكم، وهو انتقال الإسلام من النظرية إلى التطبيق، في ظل الدولة العظيمة التي أقامها الرسول ﷺ في المدينة المنورة، وطهر فيها الجزيرة العربية من كل شرك بالله، وانطلق حاملا رسالة الإسلام إلى العالم، وتبعتها خلافة راشدة على منهاج النبوة، كانت نمطا يحتذى في الحكم والإدارة في الداخل والخارج بمعية وسطه السياسي من الصحابة رضوان الله عليهم.

فيا أيها المسلمون: إن كنتم تريدون حقا العزة والكرامة والنصر والانعتاق من الاستعمار ومن حكامكم المستبدين ومن القوانين الدولية الطاغوتية، فما عليكم حقا إلا أن تقوموا عمليا بالذي كانت الهجرة من أجله، وهو إقامة الدولة الإسلامية، وقد بين حزب التحرير كيفية إقامتها، فاعملوا معه لإقامتها، وبهذا فقط يكون للهجرة معنى حقيقي عملي، فهكذا تولد الدولة العظيمة، التي تصارع قوى الكفر والعدوان وتكون نداً مهيمناً يكتب له النصر عليهم بإذن الله، كما ولدت الدولة العظيمة التي أقامها نبي الهدى والرحمة ﷺ، ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾.

كيف فرّطت قيادة باكستان بكرامتها أمام الهند وترامب؟!

بقلم: الأستاذ بلال المهاجر – ولاية باكستان

بعد تفريط القيادة السياسية والعسكرية الباكستانية في النصر الذي حققه نسور سلاح الجو الباكستاني وأسود الجيش على الهند الشهر الماضي، وتلقين الهند درساً لن تنساه أبداً، وذلك بقبولها وقف إطلاق النار بين البلدين، في ظل إصرار الهند على وقف العمل بمعاهدة المياه وحرمان باكستان من نحو ٨٠٪ من المياه المتدفقة إليها من نهر السند - الذي ينبع من الصين ويمر بالهند ثم باكستان - واحتفاظ الهند باحتلالها لكشمير.. وبعد وساطة ترامب رئيس أمريكا لفرض وقف إطلاق النار بين البلدين وإنقاذ الهند من الورطة التي أوقعت نفسها فيها دون تقدير صحيح لحسابات القوة، أعلنت باكستان يوم السبت ٢٠٢٥/٦/١٢ عن ترشيحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لنيل جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٢٦، وذلك بزعم "جهوده الدبلوماسية في تهدئة التوتر" بين باكستان والهند في أيار/مايو الماضي!

وقد ورد في بيان الحكومة الباكستانية: "بعد العدوان الهندي غير المبرر، أظهر الرئيس ترامب بُعد نظر استراتيجياً وحنكة سياسية فذة من خلال تواصل دبلوماسي مكثف مع إسلام آباد ونيودلهي، ما أسهم في تهدئة الوضع المتصاعد، وتأمين وقف لإطلاق النار، وتجنّب صراع أوسع بين الدولتين النوويتين". وأضاف البيان أن الحكومة "تُقدّر الجهود التي بذلها ترامب لحل النزاع الطويل حول جامو وكشمير، باعتباره السبب الرئيسي في العداء بين البلدين".

وفي تناقض صارخ بين الموقف الباكستاني، المفترض أنه موقف المنتصر في الحرب، والموقف الهندي، المفترض أنه موقف المنهزم، كان موقف الهند أكثر استقلالية واحتراماً للذات من موقف باكستان المنبطح! إذ نفى المتحدث باسم وزارة خارجية الهند، راندهير جايزوال، تصريحات ترامب التي زعم فيها أن الولايات المتحدة عرضت على الهند وباكستان حوافز تجارية مقابل وقف القتال، ولوّح بوقف التبادل التجاري في حال لم تستجيبا. وأكد جايزوال أن وقف إطلاق النار تم بقرار ذاتي من القيادتين العسكريتين في البلدين دون تدخل خارجي. ولم تنفِ باكستان هذه التصريحات، ما يدل على أن القيادة العسكرية خانت الأمة وتنازلت عن النصر مباشرة، بل حتى دون وجود وسيط أو تهديد من ترامب. وقد تزامن إعلان ترشيح ترامب مع زيارة قائد الجيش الباكستاني منير إلى الولايات المتحدة ولقائه بترامب في البيت الأبيض، وذلك قبل يوم واحد من مشاركة أمريكا مع كيان يهود في قصف ثلاثة مفاعلات نووية في إيران.

وعلى الرغم من الرفض الشعبي الواسع في باكستان لهذا القرار، خاصة بعد تورط ترامب في دعم الحرب ضد إيران، واستمراره في تمويل وتسليح كيان يهود الذي قتل أكثر من مائة ألف من أهل غزة، ما زال النظام يصفه بأنه "رجل سلام!"، فكيف يُمنح هذا اللقب لشخص تقطر يداه من دماء المسلمين؟! وقد دفعت فداحة هذا الاقتراح عدداً من شخصيات النظام نفسه إلى الخروج عن صمتهم واستنكار القرار؛ حيث قال السيناتور السابق مشاهد حسين في تغريدة على منصة إكس: "بما أن ترامب لم يعد صانع سلام محتملاً، بل قائداً أشعل حرباً غير مشروعة عمداً، فعلى الحكومة الباكستانية أن تسحب ترشيحه فوراً". كما وصف أمير الجماعة الإسلامية، حافظ نعيم الرحمن، القرار بأنه "عار وطني"، مضيفاً أن ترامب يدعم علناً مذابح كيان يهود بحق أهل فلسطين. وطالب النائب في البرلمان، علي محمد خان، الحكومة بمراجعة القرار، مشيراً إلى عدوان أمريكا على إيران. كما اعتبرت سفيرة باكستان السابقة لدى واشنطن أن الترشيح "تملق سياسي رخيص"، مشيرة إلى أنه لا يمثل رأي أهل باكستان. وبالتالي، من الواضح أن الحكومة اتخذت قرارها بناءً على تملقها لترامب، لا بناءً على إرادة الناس أو احتراماً لانتمائهم للأمة وقضاياها.

وفي ظل نظام يحكم بمنطق المنفعة الشخصية والمصلحة الضيقة، نرى أمثال قائد الجيش منير يمررون مصالحهم وصفقاتهم المالية الخاصة، مدعومين بأصوات خافتة مثل السفير السابق جاويد حفيظ، الذي حاول تبرير الترشيح بقوله إن باكستان حققت فائدتين؛ أولا: الحفاظ على علاقة صداقة مع ترامب، الذي قد يتوسط مجدداً مع الهند. والثاني: إحراج الهند التي ترفض وساطة أي طرف ثالث. ولكن هل يصدق عاقل أن ترامب "رجل سلام" وهو الذي أشعل الحروب والمذابح في البلاد الإسلامية خلال أقل من ستة أشهر من توليه منصب الرئاسة؟! وهل يُعقل أن يكون صديقاً لإسلام آباد بينما هو حليف استراتيجي للهند؟! وهل ترامب يؤمن بالصداقة لأحد، وهو الذي يغير مواقفه وتصريحاته بين عشية وضحاها؟! وهل يظن عاقل أن ترامب سيقدم باكستان على الهند المشركة حليفته المفضلة في المنطقة؟! وهل الهند محرَجة حقاً من ترشيح باكستان لترامب، أم أن الموقف الحقيقي هو أن باكستان هي من وضعت نفسها في هذا الموقف المخزي؟!

﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ■

شتان ما بين العزة في ظل الإسلام وبين الذل تحت وطأة الأنظمة التابعة

ناشدت اللجنة العليا لامتحانات الشهادة السودانية، المجتمع الدولي والمنظمات المعنية بمواصلة دعم جهود وزارة التربية والتعليم، والمساهمة في تمكين جميع الطلاب السودانيين، من الجلوس للامتحانات، خاصة المناطق المتأثرة بالحرب، والأوضاع الإنسانية المعقدة. (سونا، ٢٠٢٥/٠٦/٢٦م)

الراية: إن خلاصنا بأيدينا لا بأيدي أعدائنا الذين يتربصون بنا الدوائر؛ سواء من جاهرنا منهم بالعداء، أو من لبس نفاقاً ثوب الأصدقاء، وعباءة "الشركاء" (المانحين).

إن ربط قضايا التعليم؛ وهي الأكثر أهمية في التنشئة وصناعة الأجيال من خلالها، بهذه المنظمات المشبوهة يُعدّ انتحارا سياسيا، ومهلكة عظيمة، تظهر آثارها المدمرة للمجتمع عاجلاً غير آجل.

إن التعليم يمثل ركيزة أساسية في نهضة المسلمين، ولكي يكون كذلك لا بد من نظام سياسي مبني على عقيدة الإسلام العظيم، نظام يتضمن رؤية سياسية متميزة، ومرتفعة، ومستقلة لدولته، لأخذ الجنس البشري من ظلام الكفر والضلال والجهل، إلى نور الإسلام وعدله، والذي يجلبه للبشرية في كل مجالات الحياة؛ روحيا، وفكريا، ومعنويا، وسياسيا، واقتصاديا، وغيرها، وفي العلوم والتكنولوجيا. هذا النظام السياسي قولاً واحداً هو نظام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي تطبق الإسلام وأنظمته كاملة، والتي قادت العالم لقرون عدة في تفوق مؤسساتها الأكاديمية، وابتكاراتها المتطورة، والاكتشافات، وكذلك مساهمتها الضخمة في التنمية البشرية، فشتان ما بين العزة في ظل الإسلام، وبين الذل في ظل أنظمة التبعية.

مكر دولي مكثف مستمر للحيلولة دون تحقيق ثورة الشام أهدافها وثوابتها

بقلم: الأستاذ شادي العبود

عندما منَّ الله على أهل الشام بإسقاط الطاغية المجرم صباح يوم ٢٠٢٤/١٢/٨م، على الرغم من الكيد العظيم والمكر الكبير الذي حاكه العالم بأكمله بقيادة أمريكا لإجهاض الثورة ومنعها من تحقيق هدفها، ولكن إرادة أهل الشام وعزيمتهم وإيمانهم، وبإمكانياتهم البسيطة المتواضعة هي التي انتصرت في النهاية رغماً عن العالم أجمع..

بعد هذا النصر العظيم لم تنته المعركة، بل تحولت من المسار العسكري إلى الساحة السياسية، فأهل الشام خرجوا منتصرين في معركتهم ضد النظام المجرم، وهذه يعتبرها الغرب الكافر مشكلة عظيمة، ولذلك نراهم يسعون لاحتواء أهل الشام، وسرقة هذا النصر من بين أيديهم وحرمانهم من قطف ثمرته المتمثلة في تحكيم شرع ربهم، يستغلون في ذلك ضعف الإدارة الجديدة في قيادة سوريا لتثبيت النظام العلماني، فيضغطون عليها لتعود سوريا من جديد تحت وطأة النظام الدولي ومؤسساته المجرمة.

والمتتبع لسياسة الغرب في سوريا يرى بكل وضوح سعياً حثيثاً لربط مستقبلها به وإحكام السيطرة عليها، وما تصريح المبعوث الأمريكي إلى سوريا توماس باراك منذ أيام إلا من هذا القبيل عندما قال: "نحن ملتزمون بتمكين حكومة الرئيس السوري أحمد الشرع من إثبات جدارتها"، وقال: "يجب أن نسمح لسوريا بالنهوض عبر رفع العقوبات". وفي السياق نفسه أكد رئيس تركيا أردوغان الأربعاء ٢٥ حزيران الماضي، أن بلاده ستواصل دعم استقرار سوريا بالحفاظ على سلامة أراضيها ووحدتها السياسية.

فإذن محاولات الدول واضحة في مساعدة الإدارة الجديدة للوقوف على رجليها، لكن كما يريده الغرب المجرم لا كما يريده الله ويرضى عنه ويريده أهل الشام.

والمدقق في سياسة الإدارة الجديدة يرى ضعفاً واضحاً في معالجة أهم الملفات التي تواجهها، فلا حسم ولا حزم وإنما ليونة مفرطة وتساهل مذل، وهذا بدوره سيجلب الويلات وتكون له عواقب خطيرة تمهد لما لا تحمد عقباه، وبالتالي وضع عراقيل وعوائق في وجه أهل الشام، وستكون فرصة أمام الدول المتربصة للتدخل في سوريا عبر بعض الأدوات وفي مقدمتهم كيان يهود الغاصب.

كما أن استعداد الإدارة للانسلاخ من أي مسمى إسلامي والاختباء وراء فكرة الوطنية والمشروع العلماني هو غاية الضعف والانهزام، ظناً منها أنها تنال رضا الغرب فيمكّن لها كرسيها، فالله سبحانه وتعالى عالج هذه الناحية معالجة واضحة وأغلق الباب أمام من يريد أن يبدع ويجرب فيه في غير موضعه، حيث قال: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾. كما أن الواقع أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الدول لا تتعامل سوى بالمصالح، وعندما تنتهي صلاحية ما بأيديهم من أوراق يلقون بهم على قارعة الطريق، بعد سخط من الله ورسوله والأمة، وبشار المجرم ومن سبقه من الحكام الخونة خير دليل.

إن الابتعاد عن المسمى الإسلامي والاحتماء بفكرة الوطنية العفنة شجع كل متربص على تزوير تاريخ ثورة الشام الناصع، فقد خرجت تصريحات من المتحدث باسم اللجنة العليا للانتخابات نوار نجمة منذ أيام قليلة، فاجأت أهل الشام من حيث كمية التجرؤ على تزوير الحقائق في محاولة لمحو إسلامية الثورة، وهو تاريخ أكبر وأعظم من أن يزوره مخادع.

فأربعة عشر عاماً وأهل الشام يقدمون فلذات أكبادهم ويضحون بأغلى ما يملكون لإسقاط النظام المجرم، وإقامة نظام عادل يستند إلى عقيدتهم التي يقاتلون بها النظام المجرم ومليشياته الطائفية والعنصرية، ولم يخرج أحد البتة ليقدم دمه وماله ونفسه لإعادة إنتاج النظام المجرم بوجوه جديدة أو مشاركته في حكومة علمانية تغضب وجه الله وتثير سخطه، تضحيات ثمنها باهظ من أبناء الثورة قُدِّمت في سبيل الله ولمرضاته وحده، التف حولها أهل الشام يطالبون بتحقيقها، فساروا في ثورتهم رجالاً ونساءً، شيوخاً وأطفالاً، خرجوا من المساجد تصدح حناجرهم بمطالب وهتافات واضحة تعبر عن نفَس هذه الثورة الإسلامية (هي لله هي لله ولتحكيم شرع الله)، و(لن نركع إلا لله)، و(قائدنا للأبد سيدنا محمد)، مبتغين رضا الله وحده دون سواه، فكانوا يقبلون على التضحية والشهادة وتقديم الغالي والنفيس، لأنهم موقنون بأنهم على موعد مع إحدى الحسنيين، خصوصاً عندما خذلتهم كل دول العالم وتآمرت عليهم، فانطلقت الثورة سافرة متحدية تبتغي مرضاة الله والبذل في سبيل إعلاء كلمته.

مضى على سقوط الطاغية أكثر من ستة أشهر، وأهل الشام ما زالوا ينتظرون من الإدارة الجديدة تنفيذ مطالبهم وأهدافهم التي ضحوا من أجلها في تحكيم الإسلام، وقطع يد الدول من العبث ببلدهم، ومحاسبة المجرمين من أزلام بشار الهارب وكل من تلطخت أيديهم بالدماء، وإقامة العدل، والتنعم بخيرات البلاد التي سرقتها عصابات النظام المجرم ومرتزقته. وهنا بدأت التساؤلات تراود أذهان كثير من الناس وهي ترى مشاهد وتصرفات من الإدارة الجديدة تتعجب منها وتتفاجأ، حيث صارت تسمع جملة تتردد على ألسن الناس باستغراب كبير، "اذهبوا فأنتم الطلقاء" وذلك لفلول النظام الهارب وشبيحته المجرمين، فيتساءلون كيف يتم العفو والصفح عن شبيحة آذوا أهل الثورة أشد الإيذاء، بل ويتم تكريمهم وإشراكهم في الدولة الجديدة بتقليدهم مناصب عليا وحساسة، كتطويعهم مثلاً في دائرة الأمن العام وتقليد البعض منهم أمثال المجرم فادي صقر مسؤولاً في السلم الأهلي حتى صرنا نراه يتوسط للشبيحة المسجونين ويخرج دفعات منهم بين الفينة والأخرى، وكذلك تعيين المجرم أحمد العمر المقرب من أسماء الأسد، مستشاراً في لجنة انتخابات مجلس الشعب؟! وقد زاد الأمر وضوحاً ما حصل في مؤتمر السلم الأهلي الذي عقد يوم الثلاثاء في العاشر من حزيران/يونيو ٢٠٢٥، وترأسه حسن صوفان الذي يمثل عضو لجنة السلم الأهلي، بمشاركة نور الدين البابا المتحدث باسم وزارة الداخلية في الإدارة الجديدة، فكان عبارةً عن إبر تخدير منتهية الصلاحية، فما تم الحديث عنه هو ذرائع ومبررات لإطلاق سراح المجرمين والضباط للحفاظ على السلم الأهلي ريثما يتسنّى لحكومة دمشق أن تطبّق العدالة الانتقالية، معتقدين بذلك أن يخففوا غضب أهل الدماء والتضحيات الذين لاقوا ما لاقوه من إجرام النظام على مدى سنوات عديدة.

إن أهل الشام المؤمنين اليوم في اختبار وابتلاء عظيم من الله سبحانه وتعالى بعد أن أنزل النصر عليهم وأكرمهم به، فإما أن يتابعوا مسيرتهم ويشكروا الله على ما تفضّل عليهم بتحكيم شرعه في الأرض وإقامة العدل بين الناس والانتقام من المجرمين أراذل النظام الهارب وفلوله الأقزام فيطبّق فيهم قوله سبحانه: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾، وإما - والعياذ بالله - أن يتنكروا لفضل الله ونصره، أو يصمتون على ما يرونه من منكر عظيم في تزوير حقائق الثورة وخطف ثمرة النصر من بين أيديهم فيتحقق فيهم قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾.

ونقول لأهلنا في الشام أنْ كونوا كما عهدتكم أمتكم وعهدكم المسلمون في كل مكان، وغذوا سيركم متوكلين على الله سبحانه، وأعلنوها مدوية تصعق آذان المنافقين وأكابر المجرمين: نعم لإقامة الخلافة الراشدة وتحكيم شرع الله وحده. والله معكم ولن يتركم أعمالكم ■

تتمة: حرب الإبادة في غزة مستمرة والمساعدات مصائد موت

وزيادة في التضليل فقد غلف كل تحركاته وسلوكه الإجرامي في موضوع المساعدات بحجج عدم سيطرة حركة حماس على المساعدات، وضمان منع حصولها على التمويل اللازم بما يمكنها من إعادة تأهيل نفسها، وترميم قدراتها، والقضاء على أي شكل من أشكال الإدارة والسيطرة لها في قطاع غزة، وقد عمل على محاربة المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية التي تعنى بتقديم الخدمات الإنسانية، متهما إياها بدعم الإرهاب، وفي مقدمة هذه المؤسسات كانت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، وذلك في سياق أهداف سياسية أكبر من مجرد منع تقديم مساعدات وخدمات وتشغيل، فلا يخفى على أحد بأن القضاء على الأونروا على علاتها هو جزء من مخطط تصفية قضية فلسطين.

وما نشاهده يومياً فيما يسمى مراكز توزيع المساعدات - أو مصائد الموت كما أسمتها منظمة الأمم المتحدة - وكيفية إدارتها، وما يجري فيها، يؤكد أن الاحتلال يستغل تلك المساعدات بالطريقة نفسها، وبالأهداف ذاتها التي أدار فيها ملف المساعدات منذ الأيام الأولى للحرب، وتحت العنوان ذاته؛ إما الموت جوعا أو التهجير.

وفي التفاصيل تبدو قذارة الاحتلال ووحشيته بشكل أبشع حيث عمل على استثمار مسألة المساعدات لتحقيق أغراضه الشريرة، فكانت المساعدات وسيلة إما لرصد بعض الأشخاص من المطلوبين، أو إسقاط ضعاف النفوس في وحل العمالة مستغلاً حالة العوز والجوع، أو لنشر الإدمان وتدمير النسيج المجتمعي من الداخل، حيث تم رصد أربع حالات، أفاد فيها الشهود العثور على أقراص مُخدّرة من نوع "Oxycodone" داخل أكياس الطحين التي وصلت إليهم من مراكز المساعدات الأمريكية، بحسب بيان للمكتب الإعلامي الحكومي بغزة، أو التخطيط لإيجاد أجسام وهيئات جديدة لإدارة القطاع، كما في محاولته الفاشلة في استخدام العشائر والعائلات، أو إحداث نوع من الفوضى والشرخ الداخلي وإثارة النعرات، كما هو حاصل مع عصابات سرقة المساعدات، والتي يشكل ياسر أبو شباب النموذج الأبرز لها، حيث يتزعم مجموعة من قطاع طرق شرق مدينة رفح وهي منطقة تقع تحت سيطرة جيش يهود، أو إعادة توزيع تمركز الناس حول مراكز المساعدات وتفريغ معظم مناطق قطاع غزة من سكانها كما هو حاصل في المنطقة الوسطى محور (نيتساريم) ومنطقة رفح جنوب القطاع حيث المركز الأمريكي لتوزيع المساعدات.

وفي كل الأحوال فإن كيان يهود لم يكفّ عن القتل حتى داخل مراكز التوزيع في حالة من السادية والفوضى ونشر الرعب والخوف، إذ إنه يوميا ترد مشاهد صادمة لآلية توزيع المساعدات، وطريقة تعامل قوات الاحتلال مع الناس، كما يتم يومياً الإعلان عن استشهاد وإصابة العشرات من المجوّعين الذي ينتظرون تلك المساعدات، فقد أفاد المكتب الإعلامي الحكومي بغزة يوم الجمعة ٢٠٢٥/٠٦/٢٧ عن وقوع ٥٤٩ شهيداً و٤,٠٦٦ مصاباً و٣٩ مفقوداً بعد مرور شهر على إنشاء الاحتلال لمصائد الموت والاستدراج الجماعي، الأمر الذي يؤكد السياق الذي يتعاطى به مع تلك المساعدات وهو سياق عسكري خالص، ولم يكن إدخال المساعدات إلا استجابة للضغوطات، بينما يفضل هو سياسة القتل والتجويع لتحقيق هدفه في التهجير، أما وقد فرضت عليه فقد حرص على استثمارها استثماراً شريراً.

وقد أكدنا مرارا وتكراراً بأن قضية غزة ليست قضية طعام وشراب ومساعدات، بل هي قضية احتلال يجب أن يزول، وأرض إسلامية مغتصبة يجب تحريرها، وكل طرح للقضية من الزاوية الإنسانية والمساعدات إنما هو لفرض نمط التدخل والإدارة للخروج من أزمة القطاع، بينما الأصل أن تطرح حالة غزة بوصفها جزءاً من الأمة الإسلامية استعصت على عدوها الذي اعتاد الخضوع والخنوع من الجميع، في حين تمردت غزة، ووقفت في وجه جلادها المجرم، فكان لزاماً أن تدفع الثمن، قضية غزة هي قضية أمة يراد أن يُطفأ فيها ذلك الجزء المضيء، ذلك الجزء الصغير المتبقي الصامد، والذي يأبى الانكسار، يراد له أن يُحطم ويُهشم ليكون نموذجاً في العقاب، وعبرة لكل معتبر.

قضية غزة هي قضية أمة أقعدها عجزها وجبنها، وباتت المصائب تقع عليها الواحدة تلو الأخرى، وتتلقى الضربات على رأسها بلا حراك، فيما تكتفي بمشاهدة ما يحصل لها نتيجة سكوتها سنين طويلة من الخضوع والخنوع لأعدائها وعملائهم الحكام.

وفي السؤال عن الحل، وطريق النجاة، فإن مشكلة غزة ليست مساعدات، وإنما في وجود كيان يهود، ووجود الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين، والتي تحميه وتحافظ على وجوده، وإزاء ذلك فإن المسؤولية الكاملة اليوم تقع على عاتق الأمة الإسلامية وقواها الحية، في استعادة سلطانها والتحرر من هيمنة الطغمة الحاكمة الجاثمة على صدرها، فهؤلاء الحكام شركاء ليهود في قتل وإبادة أهل غزة، والخلاص منهم يجعل الطريق مفتوحة نحو فلسطين كل فلسطين وليس غزة فقط، فلتكن غزة ملهمة لكم في ثباتها وصمودها وتضحيتها، ونبراساً يُضيء لكم الطريق نحو الخلاص، وكونوا على ثقة بأن أي شيء يمكن أن تخسروه في طريق التحرر من سطوة الأنظمة الحاكمة، أهون كثيراً مما خسرتموه، وستخسرونه في حال بقائهم على عروشهم، وقبولكم الخضوع لهم، والعيش تحت وطأة حكمهم الجبري ■

تتمة كلمة العدد: في ذكرى الهجرة النبوية ماذا يعني غياب دولة الخلافة؟!

الله ﷺ في إقامة دولة الإسلام الأولى، من خلال:

١- التثقيف والتكتيل

٢- التفاعل بالصراع الفكري والكفاح السياسي وطلب النصرة من أهل القوة والمنعة

٣- استلام الحكم والقرار

ولا يقال إن هذا مستحيل، إذ لا يقول هذا إلا الجاهلون بعقيدتنا القادرة على إقناع العقول والتأثير على النفوس لموافقتها للفطرة الإنسانية. وقد كان قادة الأنصار رضوان الله عليهم مثلاً لأهل القوة والمنعة الذين جعلوا جاههم وسلطانهم في نصرة الإسلام والعاملين لإقامته في بيعة رشد، سلموا فيها قرار الحكم للقائد الأسوة محمد ﷺ في بيعة العقبة الثانية، وهي بيعة لتسليم زمام الحكم لا لتقرير النبوة التي ثبتت بمعجزة القرآن الكريم.

وأي بلد إسلامي أثمرت فيه دعوة هذه الجماعة المخلصة، ونضج أهله فكريا وأدركوا أهمية الخلافة الراشدة باعتبارها وعدا وفرضا عظيما، وتبين لهم أي حزب هو الرائد الجدير بالالتفاف حوله، وصار الوعي بالخلافة هو السائد في ذلك القطر من بلاد المسلمين، فإنه من الطبيعي أن تصل حرارة الدعوة الصادقة إلى أهل القوة والمنعة، لأنهم في الحقيقة جزء من أبناء الأمة وهذا المجتمع الذي نضج وعيه على فكرة الحل الجذري المبدئي لمعالجة مشاكل المسلمين والناس أجمعين. وإننا على يقين تام أن أبناء الأمة الإسلامية في كل البلاد الإسلامية باتوا أكثر وعيا مما مضى، وخاصة بلاد الشام التي قال عنها رسول الله ﷺ: «عُقْرُ دَارِ الْإِسْلَامِ الشَّامُ» وهي الأرض المباركة التي ستكون مكانا لنزول الخلافة الراشدة الموعودة بإذن الله.

هذا هو الحل المبدئي الذي يدعوكم إليه حزب التحرير منذ أن تأسس في بيت المقدس عام ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م، وهو وعد غير مكذوب، وبشرى رسول الله ﷺ وقد بات قاب قوسين أو أدنى بإذن الله ■

إن لم يكن حكام المسلمين اليوم سفهاء فمن هم إمارة السفهاء؟!

عن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أُعِيذُكَ بِاللهِ مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ»، قَالَ: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «أُمَرَاءُ سَيَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي، مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ فَصَدَّقَهُمْ بِحَدِيثِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَلَيْسُوا مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُمْ وَلَمْ يَرِدُوا عَلَيَّ الْحَوْضَ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُصَدِّقْهُمْ بِحَدِيثِهِمْ وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَأُولَئِكَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ، وَأُولَئِكَ يَرِدُونَ عَلَيَّ الْحَوْضَ».

لقد تجلت سفاهة الحكام في جولة ترامب الأخيرة للخليج أيما تجلّ، فشاهدت الأمة مشاهد سفاهة الحكام وهم يحتفون بعدو الله وعدوها، الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ويفرشون له الأرض بالسجاد الأحمر والبنفسجي، ويحتفلون معه في القصور الفاخرة بعد أن جمعوا له الأمراء والسفراء والأتباع، وكأنه نزل عليهم من السماء!

ثم قدموا له آلاف المليارات من الدولارات إلى أن بلغت على حد تصريح ترامب نفسه ٥,١ تريليون دولار، أي خمسة آلاف ومائة مليار دولار، تحت تصنيف صفقات واستثمارات كاذبة، لا تعود بالنفع إلا على أمريكا وترامب الذي هو نفسه تفاخر بذلك باعتباره الإنجاز الذي عاد به لبلده.

فهل هناك سفاهة أكبر من أن يقوم المرء بالاحتفال بعدوه ودعمه وتقويته على نفسه؟! ما أحوج الأمة إلى حاكم يتقي الله فيهم وفي أموالهم وأعراضهم ومصالحهم.

جرائم القتل على يد الشرطة عقلية رأسمالية تتّسم بالوحشية والإفلات من العقاب

وُجهت اتهامات لثلاثة ضباط شرطة في كينيا بقتل مدوّن يبلغ من العمر ٣١ عاماً، توفي أثناء احتجازه لدى الشرطة الشهر الماضي.

هذا وسلط بيان صحفي للممثل الإعلامي لحزب التحرير في كينيا الأستاذ شعبان معلم، الضوء على النقاط التالية:

إن أجهزة الأمن في ظلّ أي نظام علماني ليبرالي، مثل كينيا، هي امتداد لنظام استعماري استخدمه البريطانيون للسيطرة على السكان وقمع المعارضة. خلال خمسينات القرن الماضي، ومع بدء الكينيين في تأكيد حقهم في حكم أنفسهم، اعتقلت الشرطة وغيرها من أجهزة الأمن البريطانية عشرات الآلاف منهم وتم شنق أكثر من ألف. ويبدو أن قوات الشرطة تنظر إلى الناس العاديين باعتبارهم تهديداً محتملاً للإدارة الحاكمة، وهو نهج وُضع في الأصل لفرض الحكم الاستعماري، وليس لحمايتهم.

وأكد أنه في ظلّ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة القائمة قريبا بإذن الله، ستكون قوات الشرطة مسؤولة عن حفظ النظام العام، وتطبيق القوانين، والتحقيق في الجرائم. التعذيب محرم تماماً، وأي ضابط شرطة يُدان بارتكاب اعتداء جسدي أو تعذيب ضدّ أي شخص، مسلماً كان أم غير مسلم، سيُحاسب. ومن ثم فإن قوات الشرطة ستكون ملتزمة بشكل كامل بالحفاظ على القانون والنظام وبالتالي حماية أرواح وممتلكات الرعايا.

حُجج متعددة... ونتائج مفقودة!

بقلم: الأستاذ عبد الرحمن شاكر – ولاية مصر

أظهرت الحوادث الأخيرة على الطريق الإقليمي وانهيار الكباري أن النظام في مصر ما زال يواصل سياسة وَهْم الإنجاز، مستنداً إلى المقاييس المادية المستوردة من الحضارة الغربية، متجاهلاً أن معيار الحكم على الأعمال هو مدى توافقها مع أحكام الشرع وقيامها برعاية شؤون الناس رعاية حقيقية.

لقد أنفق النظام مليارات الدولارات على هذه الطرق دون أن يسأل أحد عن جودة إنشائها أو نفعها. فها هي لم تحل مشكلات الازدحام والحوادث وارتفاع تكاليف المواصلات، بل أصبحت مثالاً صارخاً على الفساد وسوء الإدارة.

والسؤال الذي لا يريد النظام وإعلامه طرحه هو: ألم يكن يُروج لهذه المشاريع على أنها المنقذ لمصر من أزمتها الاقتصادية؟ ألم يُقدَّم الطريق الإقليمي وغيره على أنه المشروع الأكبر في تاريخ مصر؟ فأين الاقتصاد المصري الآن؟

• رجال المال والأعمال يهربون، مثل نجيب ساويرس وغيره، بسبب سوء الأوضاع التي نتجت عن تغوّل السلطة وإهمال جميع القطاعات، فكيف سيأتي المستثمر الأجنبي إلى بلد فرّ منه أهله؟! اللهم إلا إذا أعطته السلطة ضمانات تؤمّن نهبه لجهود أهل مصر ومدخراتهم.

• المصانع والمنشآت تغلق أبوابها، وتنتهي معها آلاف الوظائف، حتى أغلقوا مصنع سكر أبو قرقاص الذي خدم الناس أكثر من ١٥٥ عاماً، لتتحول البلاد إلى سوق استهلاك لا إنتاج فيه.

• السياحة، ورغم عدم الحاجة لها فعليا أمام ثروات مصر ومواردها الهائلة، ما زالت في حالة شلل بسبب انقطاع الكهرباء، وتردي النظافة، وسوء خدمات المطارات.

وحين أصبح واضحاً أن هذه المشاريع لم تحقق أية نتائج اقتصادية، لجأ النظام إلى حجة جديدة وهي أن الطرق بنيت لأغراض عسكرية، متذرعاً بما يجري في البلاد الإسلامية المجاورة! لكن حتى هذا الزعم ينهار أمام الحقائق والتي منها:

• أن معظم هذه الطرق تصل بين المدن الكبرى، بينما المناطق الأشد حاجة للدعم العسكري، مثل سيناء، لا تزال تعتمد على الطرق القديمة التي أنهكها الإهمال.

• أن أغلب أسلحتنا تأتي من الولايات المتحدة، وهي التي لم ولن تمنحنا رصاصة واحدة لنقاتل بها كيان يهود، بل هي تقدم معونة عسكرية لضمان حماية ذلك الكيان الغاصب للأرض المباركة فلسطين.

• أن معظم مواردنا الاستراتيجية، وفي مقدمتها الغاز الطبيعي، نستوردها من كيان يهود، وقد توسع هذا الاعتماد في ظل النظام الحالي. هذا النظام لو كان يدرك واقع الصراع، لما وضع عنقه تحت أقدام أعداء مصر والأمة الإسلامية.

• أن التاريخ يثبت أن الحروب لا تُحسم برصف طرق تلتهم موازنات الدولة، بل تحسم باقتصاد قوي وجيش عقيدته الإسلام وسلاحه حرّ الإرادة، وليس تابعا لقوى الغرب الاستعمارية.

إن هذه الأسباب كلها، إلى جانب التودد المستمر لكيان يهود المجرم، وفتح المطارات لعلوجه، وإدخالهم في كل مناسبات النظام، تكشف لكل ذي بصيرة أن هذا النظام لا يُعدّ العدة لقتال كيان يهود، بل لإدامة بقائه هو على كرسي الحكم بدعم خارجي.

واليوم، وقد ثبت لأهل مصر أن هذه الطرق لا جدوى منها اقتصادياً ولا عسكرياً، وظهر في القضاء أنها لا تصلح حتى للمواصلات العامة، بات واجباً عليهم إدراك أن النظام المصري العلماني العميل لا يحسن إلا تبرير فشله وعجزه وتلوين الحجج للتغطية على تبعيته لأمريكا الصليبية وتفريطه بمصر وأهلها وثرواتها.

وهذا طبيعي، لأننا استوردنا هذه المنظومة من الغرب بديلاً عن نظام الإسلام العظيم، الذي يوجب رعاية شؤون الناس بالإحسان والعدل، وتوحيد بلاد المسلمين، وتحريك الجيوش لتحرير فلسطين وسائر بلاد الإسلام المحتلة. قال جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ وقال ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

إن الإسلام واضح في تشريعاته، لكنه معطّل لا يُطبق في واقعنا. وهنا يبرز دور حزب التحرير، الرائد الذي لا يكذب أهله، والذي يعمل لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، لتصبح السيادة للشرع والسلطان للأمة، وليتحرر المسلمون من تبعية الغرب الكافر المستعمر وأدواته الأنظمة التي تحكم بغير ما أنزل الله.

وحق للأمة الإسلامية أن تدعم هذا المشروع العظيم، وأن تتعاون مع من يعمل بجدٍ وإخلاص لإقامة دولة الإسلام التي ترعى شؤونهم بما يرضي الله سبحانه، وتحقق العدل وتنهي التبعية المهينة للغرب الكافر.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ ■

قفوا أيها المسلمون
موقف الصادق مع الله تعالى

إن الله سبحانه وتعالى إذا أراد نصر الضعيف أشغل الأقوياء ببعضهم، ليُخرج الضعيف من بينهم فينجو أو يتمكن عليهم، يقول تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾. قال ابن عباس: ولولا دفع الله العدو بجنود المسلمين لغلب المشركون فقتلوا المؤمنين وخربوا البلاد والمساجد.

في غزوة الأحزاب كفى الله المؤمنين القتال حين رأى صدق توجههم وعدم خضوعهم لمطالب الكفار الدنيوية، فالصبر والتصبر والرباط وتقوى الله هو عنوان النجاح والفلاح والنصر، نعم إن الله يسمع ويرى وإنه سبحانه وتعالى لبالمرصاد لهؤلاء الظالمين، فقفوا أيها المسلمون موقف الصادق مع الله والمخلص له سبحانه، موقف العزة والاعتماد على الله فإنه من اعتمد على الله، فلا ذلّ ولا ملّ ولا ضلّ ولا اختلّ.

ومن سار نحو العزة وعمل لإيجادها كان الله معه وألبسه ثوب العزة في الدنيا وله في الآخرة ثواب عظيم، أما من ارتضى الخنوع والخضوع للعدو الكافر وأذنابه، كان حقا على الله أن يلبسه ثوب الذل في الدنيا والآخرة، وهذا حال حكامنا وعلى رأسهم من فتحوا بلادهم واستقبلوا الرئيس الأمريكي وأغدقوا عليه أموالا ليست من حقهم بل هي من حق الأمة الإسلامية المستضعفة والمقهورة، فلا بارك الله في هؤلاء الرويبضات ومن سار على دربهم واقتفى أثرهم.

انفروا أيها الصادقون
واعلموا أن العاقبة للمتقين

إن الأمة في الشام لم تضحّ وتقدّم الغالي والنفيس ليعاد إنتاج نظام بشار بصورة ملوّنة، بلحى أو دون لحى، ودماء الأطفال ومعاناة المهجرين والمجاهدين، ما زالت تصرخ: أين الدولة التي وعدتمونا بها؟! إن الأمة ما زالت تتطلع إلى المخلصين، الثابتين على المبدأ، الذين لم يبيعوا دينهم ولا دماء أمتهم، الذين يرفضون الاستسلام للواقع الدولي الفاسد، ويؤمنون أن الخلاص الحقيقي لا يكون إلا بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

أيها المخلصون في الشام: إن مسار الثورة قد انحرف بدرجة خطيرة، ولا بد من تصحيحه قبل فوات الأوان، ولات حين مندم. ولا بد من قيادة واعية مخلصة، لا تخضع إلا لله، ولا تأخذ توجيهها إلا من شرعه، ولا ترضى بالدنيّة في دينها، ولا تتنازل عن هدفها في إقامة حكم الإسلام وإسقاط أنظمة الكفر جميعاً، لا التفاوض معها أو الاستقواء بها. فدونكم حزب التحرير الرائد الذي لا يكذب أهله، اعملوا معه وأعطوه نصرتكم، واستبدلوه بالقيادة الحالية التي فشلت في تحقيق ما يرضي الله ورسوله والمؤمنين، ويكافئ حجم التضحيات التي قدمتموها. ولا يجب أن تقف الثورة عند أعتاب أمريكا وعملائها، فهي بحق لم تنته بعد، وقد طالت مدّة استراحة المحارب، وآن أوان إعادة الثورة إلى مسارها. فانفروا أيها الصادقون، واعلموا أن الله ناصر من ينصره، وأن العاقبة للمتقين.

قانون الإيجار القديم في مصر
بين غياب الرعاية وتكريس النفعية والطبقية

بقلم: الأستاذ محمود الليثي*

في خطوة وصفها البرلمان المصري بالتاريخية، أقر مجلس النواب في جلسة الأربعاء ٢ تموز/يوليو ٢٠٢٥ مشروع قانون الإيجار القديم وإعادة تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، بعد سنوات طويلة من الجدل والصراع بين مصالح الملاك والمستأجرين. لكن من ينظر إلى هذا القانون بعين الإسلام، ويقيّمه بمقياسه لا بالمقياس الرأسمالي، يدرك أن ما جرى ليس إصلاحاً وإنما هو تثبيت لمسار مضلل يُحكّم نظاماً بشرياً جائراً ويهدر حق الرعاية الشرعية التي أوجبها الإسلام على الدولة.

لقد جاء هذا القانون وفق ما أعلنه مجلس النواب ووسائل الإعلام ليقضي على نظام الامتداد القانوني للإيجار السكني، ويحدد مهلة انتقالية بخمس سنوات ترفع خلالها الإيجارات تدريجياً وصولاً إلى معدلات السوق، ثم يلزم المستأجر بالإخلاء إن لم يبرم عقداً جديداً. ونص القانون صراحة على مضاعفة الإيجار الحالي خمس مرات فوراً، ثم زيادته سنوياً بنسبة ١٥٪ حتى انتهاء المدة، ليتم بعد ذلك تحرير العلاقة. واستثنى فقط بعض الفئات كالمرضى وكبار السن فوق السبعين عاماً، على أن يمدد لهم الإيجار ثلاث سنوات إضافية.

إن من أخطر ما جاء في مواد القانون أنه لم يكتف بتحرير العلاقة الإيجارية دون ضمان حقيقي لتأمين المأوى، بل حمّل ملايين المستأجرين أعباء تضاعف الإيجار فوراً، في ظرف اقتصادي منهك يعيش فيه الناس تحت وطأة الغلاء وتحرير الجنيه وسياسات الاقتراض من صندوق النقد. وقد اعتبر عدد من النواب والإعلاميين والحقوقيين، مثل النائب ضياء الدين داود، أن القانون بهذا الشكل هو تشريد مقنن لملايين الأسر الفقيرة، وإفراغ لمفهوم السكن الآمن المستقر، إذ ستجد عائلات تسكن منذ ستين عاماً نفسها فجأة ملزمة بدفع إيجار يفوق معاشاتها ورواتبها عشرات المرات، ثم الإخلاء أو التهجير بعد خمس سنوات.

هذا الواقع لا علاقة له بما يجب أن تكون عليه الرعاية في الإسلام. فالدولة الإسلامية ليست سمسار عقارات ولا جابي ضرائب لصالح قلة من كبار الملاك أو المستثمرين العقاريين، بل هي مسؤولة عن ضمان سكن كل فرد من أفراد الرعية بكرامة، ولا تترك أحداً يبيت في العراء أو يضطر لاستجداء المأوى، قال ﷺ: «وَالْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

وهذه المسؤولية ليست شعاراً بل هي سياسة حكم، تقتضي من الدولة أن تكفل سكن الناس، وأن تمنع الاحتكار واستغلال حاجة الناس. أما في هذا القانون، فالدولة اكتفت بأن تعدهم بصندوق إعانة لم تتضح آلياته ولا موارده، بينما شرعت بوضوح في رفع الإيجارات وتهيئة سوق العقار لتجار الاستثمار، بحجة "تحقيق التوازن بين المالك والمستأجر".

وإن الناظر في خطاب الحكومة والبرلمان يجد أن جوهر الدوافع الحقيقية لهذا القانون لا ينفصل عن سياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي التي تمليها المؤسسات الدولية. فالدولة تريد رفع قيمة العقارات لتعزيز الضرائب العقارية، وجذب الاستثمارات، وضخ مزيد من الأموال في السوق العقاري المتضخم على حساب فقراء المدن. وما يشار إليه هنا أن تحرير العلاقة الإيجارية قد يرفع سعر العقارات بنحو ٢٠-٣٠٪ فوراً، أي تضخم جديد.

ثم إن القول بأن هذا القانون يعالج مشكلة الملاك هو قول يجتزئ الحقائق. نعم، هناك ملاك مظلومون بواقع الإيجارات المجمدة منذ عقود، لكن معالجة هذا الظلم لا تكون بظلم أكبر، أي بتحميل ملايين الناس فوق طاقتهم وإلقائهم إلى المجهول. بل المعالجة تكون - لو كانت الدولة ترعى شؤون الناس حقا - بتسوية عادلة لا تهدم حق السكن، وبضمان من بيت مال المسلمين لكل محتاج. فهذه مسؤولية الدولة وواجبها تجاه رعاياها الذي كفله الشرع؛ كفاية الناس في المأكل والملبس والمسكن. فما بال الناس يشرَّدون ويضطرون ويقال لهم "هذا توازن مصالح"؟!

إن هذه القوانين جزء من بنية النظام الرأسمالي، الذي يعتبر العقار سلعة للربح قبل أن يكون ضرورة حياة. ويعامل الناس باعتبارهم أرقاماً في سوق العرض والطلب لا باعتبارهم بشرا لهم حق الرعاية. وفي حين تزعم الحكومة أنها "تحمي غير القادرين" بمنحهم مهلة إضافية ٣ سنوات وصندوق دعم، فهذه مهلة لا تغيّر شيئاً من حقيقة المصير الذي ينتظرهم بعد نهايتها، ولا من حقيقة أن القانون لا ينطلق من واجب شرعي حقيقي بتأمين السكن لهم إلى الأبد إن هم عجزوا عن تأمينه بأنفسهم. وتأمين المسكن والمأكل والملبس من الحاجات الأساسية التي أوجب الإسلام على الدولة توفيرها لكل فرد من أفراد الرعية، كفالةً لا تفضلاً، فإن عجز الفرد عن تحصيل رزقه، وجب على الدولة أن تؤمّن له حاجاته الأساسية، ومنها السكن، من بيت المال. قال ﷺ: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِناً فِي سِرْبِهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا».

والإيجار هو معاوضة بالتراضي، لكن إن كانت الحاجة ملحة، والدولة لا توفر البديل، فلا يجوز شرعاً أن ترفع الأسعار لتخرج الناس من بيوتهم للعراء. ومن هنا، يتبين أن هذا القانون ليس رعاية لشؤون الرعية، بل هو إدارة للأزمة على الطريقة الرأسمالية، التي تجعل الناس بين نارين: إما قبول التكاليف الباهظة أو القبول بالطرد! وهو قانون يرضي كبار الملاك والشركات العقارية، بينما يفتح الباب لاستثمارات جديدة على أنقاض استقرار ملايين الأسر. وهو حل جديد من الدولة لأماكن يرى فيها إمكانية الاستثمار أو البيع كما حدث في ماسبيرو ويحدث في جزيرة الوراق وغيرهما، وكما قلنا سابقا فأي منطقة سيلمح فيها النظام إمكانية الاستثمار أو البيع فهي ماسبيرو ووراق!

إن الواجب على الدولة في هذا الشأن يتلخص في:

١- ضمان السكن لكل أفراد الرعية، وليس فقط بتسهيل القروض بل بتسهيل تملك الأرض أو البناء أو دفع بدل الإيجار من بيت المال.

٢- إبطال الاحتكار والربح الفاحش، فلا يترك العقار للمضاربة.

٣- عدم إخراج المستأجر العاجز عن الدفع إلا بعد توفير البديل الملائم. وعدم تحميل الناس أية أعباء جديدة.

٤- الفصل في النزاعات بعقود الإيجار وفق الأحكام الشرعية وليس وفق تشريعات بشرية.

أما هذا القانون، فهو خطوة جديدة في سياسة التنصل من مسؤولية الدولة، وبيع أصول الرعاية، وتكريس السوق حَكماً على حياة الناس، وهي سياسات يرفضها الإسلام جملة وتفصيلاً.

إننا نشهد اليوم مأساة أخرى تضاف إلى مسلسل التردي الذي يعيشه الناس تحت سلطان الأنظمة الرأسمالية، فبينما تُخصص المليارات لمشاريع الرفاهية والاحتفالات الكبرى وتفخيم العاصمة الإدارية، يُترك الملايين في مواجهة شبح الإخلاء، بلا ضمان حقيقي.

وإن التغيير الحق لا يكون بتعديل فقرة أو مدّ مهلة، بل بإقامة نظام الإسلام؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، الذي يجعل رعاية شؤون الناس - كل الناس - فرضاً شرعياً لا رفاهية ولا دعاية انتخابية، ويجعل حق المسكن المأمون في طليعة حقوق الرعية، لا سلعة تباع وتشترى على موائد البرلمان! ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

طاقات الأمة تهدر
بسبب غياب الوحدة السياسية والقيادة المخلصة

تفاخر البنتاغون علناً بأن القاذفات الأمريكية دخلت الأجواء الإيرانية دون أن تُكتشف، وعليه فيجب أن يكون هذا الحدث مدعاة للمحاسبة الجادّة. فالأمة الإسلامية تمتد عبر القارات، وتملك ثروات هائلة، وتسيطر على ممرات بحرية استراتيجية، وتضم بعضاً من أكبر الجيوش في العالم. ومع ذلك، فإن هذه الإمكانات الهائلة تُشلّ؛ لا بسبب قوة العدو، بل بسبب غياب الوحدة السياسية والقيادة التي تمثّل الأمة حقاً.

لقد منَّ الله سبحانه وتعالى على هذه الأمة بكل مقومات السيادة والنهوض والقيادة العالمية. ومع ذلك، تظلّ مواردنا مبعثرة، وجيوشنا مقيّدة بحدود مصطنعة.

لذلك، فإن الدعوة إلى النظام السياسي الإسلامي؛ الخلافة، لإعادة العدل والتوازن والرحمة إلى البشرية، كما فعلت في سابق عهدها، ليست مجرد حلمٍ مثالي، بل هي واجب، وهي ضرورة، وهي الطريق الوحيد الممكن نحو المستقبل. فالخلافة من شأنها أن تعيد تشكيل موازين القوى العالمية، وأن تعود بالأمة لتكون خير أمة أُخرجت للناس، حاملةً رسالة الله إلى البشرية جمعاء.